الدلالـةُ بين المفهوم وإشكالية فهم النـص

خديجة عنيشل
جامعة ورقلة (الجزائر)

La conscience du rôle communicationnel de la langue sans conduit a comprendre n'importe quel fait langagier tout en admettant que la signifiance de ce dernier ne serait être complète que si elle attribuée a des signifiants.

Dans ce contexte, il est à signaler la complexité extrême de la signification qui lui donne le sens dénoté par le texte.

Le sens qui est le contre de toute fonction langagière doit se réaliser de façon extrapolée regroupant plusieurs éléments. Ceci explique le phénomène de complémentarité entre l'homme et langue, rapport qui restera à la recherche permanente des significations et leur représentation.

أولا– الدلالة: المفهوم و المصطلح:

1– الدلالة لغة:

كلمة الدلالة تعني لغويا التوضيح والإفهام بقرينة موجودة في الشيء. يقول ابن فارس في معجم (مقاييس اللغة): "دللتُ فلاناً على الطريق، والدليل الأمارة في الشيء"[i]

ومن معانيها أيضا الهداية؛ يقول الزمخشري: " أدللت الطريقَ: اهتديت إليه– و من المجاز: الدال على الخير كفاعله، و دلَّه و أدلة السمع و استدل به عليه، اقبلوا هدى الله و دليلاه"[ii]. و في الصحاح للجوهري: " الدليل: ما يستدل به. والدليل الدال. وقد دلّه على الطريق يدلّه دلالةً ودِلالةً ودُلولةً"[iii]

وقد بدا لصاحب الجمهرة أن الدَّلالة بالفتح ليست هي الدِّلالة بالكسر إذ يقول: " الدَّلالة بالفتح هي حرفة الدلال، و الدِّلالة بالكسر من الدليل"[iv] . ولكن الجوهري يثبت علو الفتح ببيت أنشده أبو عبيد:

إنِّي امْرُؤٌ بِالطُّرُقِ ذُو دَلالاتِ[v]

فالدلالة لفظا تعني الاهتداء إلى المعنى المراد، والإبانة عن شيء غامض، والوصول إلى هدف مأمول بأمارة. وهذه المعاني جميعها تؤكد أصالة الكلمة وجدارتها بأن تعبِّر عن علم لغوي جاد هو (علم الدلالة) التي يريد بعضهم – تساهلا وانسياقا وراء الشائع في زمنهم – تحويلها نحو تسمية أخرى غريبة عن لغتنا؛ فكمال محمد بشر واحد من الذين يفضلون تسمية علم الدلالة بالسمانتيك حيث يقول: " نفضل الاسم السمانتيك معرباً للكلمة الفرنسية SEMANTIQUE إذ قد اشتهر أخيرا بين الدارسين العرب"[vi]

ويستغرب الباحث الموضوعي كيف يُعدَل عن اصطلاحٍ ما برغم صحته وأصالته إلى آخر وإن كان من ذات اللغة– فما بالك بلغةٍ أجنبية– بحجة اشتهاره بين العلماء و الدارسين!

2 – الدلالة اصطلاحا:

اختلف الباحثون في تحديد مصطلح الدلالة تبعا لاختلاف عصورها من جهة، واختصاصاتهم من جهة ثانية اختلافات عديدة:

2–أ– الدلالة في المنظور الأصولي:

تعني الدلالة في المنظور الأصولي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص"[vii]

وليس المقصود بالشيء هو اللفظ وحده وإنما ينسحب على غيره أيضا؛ يقول التهانوي: " و المطلوب بالشيئين ما يعمّ اللفظ و غيره"[viii]

ووضع التهانوي مخططا تصوريا للأطراف الدلالية فقال:

"تصور أربع صور:

الأولى: كون كل من الدال و المدلول لفظاً كأسماء الأفعال.

الثانية: كون الدال لفظا و المدلول غير لفظ.

الثالثة: عكس الثانية كالخطوط الدالة على الألفاظ.

الرابعة: كون كل منهما غير لفظ كالعقود الدالة على الأعداد[ix]

إن هذه الرؤية يمكن أن تبدو بيِّنةً بتصوير المخطط التالي:

الدال	الدليل	المدلول
↓	↓	↓
لفظ	أسماء الأفعال	لفظ
لفظ	أسماء الأشخاص	غير لفظ
غير لفظ	الخط الدال على لفظ	لفظ
غير لفظ	العدد	غير لفظ

2–ب– الدلالة في منظور المناطقة و الفلاسفة:

اهتم المناطقة بالدلالة لاعتقادهم بأنها نواة الفكر ومحله، فتعرضوا لمسائل كثيرة تتعلق بها من: مباحث العام والخاص، إلى دلالة اللفظ والمنطوق، والمفهوم....الخ يقول إبراهيم أنيس في (دلالة الألفاظ)"عرض أهل الفلسفة والمنطق في بحوثهم إلى دراسة الألفاظ ودلالتها و صادفوا في شأنها بعض العَنت والمشقة حين حاولوا أن يصبوا تأملاتهم وخواطرهم في ألفاظ محددة الدلالة، فصالوا وجالوا بين الجزئي و الكلي، والمفهوم و الماصدق، وعقدوا الفصول الطوال في التعريف وحدوده و محاولة جعله جامعا مانعا كما يعبرون" [x]

وبالرغم من ادعاء بعض المناطقة قصور الدلالات اللغوية أمام الأفق المعرفي الممتد لاختصاصاتهم، ومحاولاتهم استبدال الألفاظ برموز واصطناع إشارات بدل الدلالات إلا أن الدلالة تظل جوهر الفكر الخالد ودعامة

النظام المنطقي الذي لا تتبدى جزئياته وعناصره إلا باللغة. فضلاً على كونها شحنة الكلام و التفكير معا كما قال فيجوتسكي: " المعنى كلام وتفكير في نفس الوقت، لأنه وحدة التفكير اللغوي"[xi]

وذات الرأي أكد عليه محمد محمد يونس علي بقوله: " إن القول بأن التفكير لا يتم بغير اللغة لا يمكن عدُّه إلا من المبالغات التي تندرج ضمن ما يتكرر دائما عند الإلحاح على فكرة معينة، يتوقع لها عدم التسليم بسهولة والحقيقة إن اللغة توضح الفكر وعدم استعمالها في عملية التفكير يجعل التفكير سيكون مهوشاً. الفكرة قبل أن يعبر عنها باللغة تبقى مجرد إحساس غامض، سرعان ما يتجلى إذا كُشف عنه بواسطة التعبير اللغوي"[xii]

وشكلت الدلالة أيضا محورا رئيسياً من محاور التفكير الفلسفي بوصفها أداةً لبناء القضية الفلسفية التي تمثل صلب اهتمام الفلاسفة فضلا عن كونها مدار الأحكام والمفاهيم. يقول جون لاينز: " لقد اهتم الفلاسفة بصورة خاصة بالمعنى لأنه يدخل بصورة حتمية في القضايا الفلسفية الحيوية المثيرة للجدل مثل: طبيعة الحقيقة و المفاهيم العمومية UNIVERSAL CONCEPTS وكذلك مسألة المعرفة وتحليل مفهوم الحقيقة"[xiii]

2- جـ - الدلالة في منظور اللغويين:

أما الدلالة في عرف اللغويين فهي ما اتصلت باللفظ إذ تمثل في منظورهم"كون اللفظ بحيث متى أُطلق أو تُخيل فهم منه معناه للعلم بوضعه"[xiv]

إن هذا التحديد الاصطلاحي لا يمكنه تطويق المفهوم الحقيقي للدلالة في اللغة فإنها أعظم شأناً من أن يوفيها تعريف حق ماهيتها: إنها روح اللغة، ومدار حركة اللفظ فيها.

وهناك من اعتبر أن كل ما يؤدي وظيفة إيصال المعنى يمكن أن يكون دلالة. يقول بيير جيرو: "إن كلمة دلالة Sémantique قد اشتقت من الكلمة اليونانية Sémaino (دل- عنى) و هي نفسها مشتقة من Séma "دال". وقد كانت في الأصل صفة تدل على كلمة "معنى". إن أي تغير دلالي هو تغير معنوي، وإن القيمة الدلالية للكلمة تكمن في معناها. ونحن ننطلق من الكلمة لنطبق القيمة على أي إشارة. و لذا نتكلم عن الوظيفة الدلالية للألوان في لافتة ما، أو في البوارج البحرية، كما نتكلم أيضا عن القيمة الدلالية للحركة، والصرخة، أو في أي إشارة نستخدمها في نقل رسالة أو حين نتواصل مع الآخرين. وعلى هذا فإن كل ما يتعلق بمعنى إشارة الإيصال، وبصورة خاصة بمعنى الكلمات يعتبر من الدلالة"[xv]

ويبرز الفرق المنهجي بين المنظور الفلسفي والمنظور اللغوي للدلالة على مستوى الطرح و الهدف، فمنهج الفلاسفة في طرح قضية المعنى لم تفد منها الدراسات اللغوية إفادةً مباشرة "لأن الفلاسفة يهتمون بالعلاقات الذهنية، على حين يهتم اللغويون بالعلاقات العرفية التي تربط بين المبنى و المعنى. وإذا كان الفيلسوف يهتم بكنه العلاقة، فإن عالم اللغة يهتم بشكل العلاقة بين الرمز وبين مدلوله. كما أن اللغوي يهتم فوق كل ذلك بنوع من المعاني ينسب إلى الأجزاء التحليلية، يمكن أن نسميه المعنى الوظيفي"[xvi] فالمناطقة في تحليلهم لقضية المعنى يعجزون عن الفكاك من أسر المنطق الشكلي الأرسطي[xvii]

وقد انشغل بالدلالة – فضلا على المناطقة والأصوليين – علماء النفس والأدب والنقد والسيمياء وغيرهم[xviii]، فالمتأمل في رؤاهم الدلالية وتصوراتهم لقضية المعنى يلمس فعلا مدى الحاجة المنهجية والمعرفية للمعنى كأداة وكمفهوم وكغاية – في الأخير – تحددها طبيعة واختصاص البحث.

3- علم الدلالة و إشكالية تحديد المصطلح:

إن كلمة الدلالة – اليوم – تطلق على أحد أكبر العلوم اللسانية وهو علم الدلالة الذي يعنى بدراسة معنى الكلمات[xix] و يلصق بهذا المجال اللغوي أيضا مصطلح سيمانتكس semantics مع أن بعضهم يفضل استعمال لفظ semasiology و قد بدا استعمال لفظ سيمانتك semantic في اللغة الانجليزية اسما لعلم التنبؤ بالمستقبل، وبخاصة الطقس أما معجم اكسفورد Oxford فيقدم تعريفا لهذا المصطلح بأنه ذو علاقة بالتعبير أو المعنى[xx]

لقد كان علم الدلالة الحديث من أبرز العلوم المنبثقة عن النشاط المعرفي المتوهج الذي عرفته الدراسات اللغوية الغربية مع بدايات القرن العشرين، حيث نشطت هذه الدراسات نشاطا فائقا ساهم في بلورة العديد من العلوم، و تشكيل أسس منهجية جديدة. و كان من بينها علم الدلالة.

و يتفق أغلب الدارسين على أن عالم اللغة الغربي ميشال بريال MICHEL BREAL كان له السبق – عند الغربيين– في وضع مصطلح sémantique حتى أصبح الاسمان مترادفين دائما في كل دراسة تبحث في بدايات هذا العلم[xxi].

كما لا يختلف اثنان منهم حول مدى إسهام الفكر السوسوري في نشأة هذا العلم و تطوره النوعي، وتمكنه من الأدوات المنهجية والمعرفية معا؛ فباعتبار أن الدرس الدلالي ينظر إلى الوحدة الدلالية كمركز ابتدائي لأي تحليل أو دراسة نجد " أن المحاولة الأولى لتحديد هذه الوحدة إنما نعثر عليها في كتابه (دروس في اللسانيات العامة)[xxii]؛ حيث يتحدث دي سوسير عن الدليل اللغوي لكنه يزوده بدلالة أوسع من تلك التي تلازم الوحدة الدلالية الدنيا: فالدليل هنا قد يكون معزولا أو قولا"[xxiii]

إن هيولية معنى (الدلالة) وانفساحه أمام عدة تفسيرات وتأويلات تحددها غالبا وجهات النظر المتباينة، ساهم في ترسيخ واحدةٍ من أهم إشكالات[xxiv] علم الدلالة الحديث و يتعلق الأمر بالعجز العلمي على تحديد ماهية الموضوع الدلالي، وتأطير مصطلحه، فـ "لا يزال علم الدلالة يعاني لأن موضوعه لم يحدَّد تماماً، ومصطلحاته لم توضح بدقة، مثله في ذلك مثل باقي العلوم – القديم منها أو الحديث جدا – و لهذا السبب يجد المختص نفسه كالرجل العادي تائها، أمام الاستعمالات التي يصادفها كل يوم لهذا المصطلح"[xxv]

والواقع أن هذا العجز عن التحديد إنما يعزى أساسا إلى كثرة المسارب العلمية التي تجد في علم الدلالة منطقة عبور وتداخل، فتغرف تلك العلوم من الدلالة، و تستوعب الدلالة من تلك العلوم. يقول جون لاينز: "إن ما يشار إليه بـ (مسألة المعنى) يحظى بنفس الاهتمام إن لم يكن أكثر في الفلسفة و المنطق وعلم النفس، وربما في حقول المعرفة الأولى مثل علم دراسة الإنسان وعلم الاجتماع"[xxvi]

وهذا ما جعل علم الدلالة في مؤخرة العلوم التي حظيت بالاهتمام المستقل؛ إذ كان التناول الدلالي في بادئ أمره "ضمن اهتمامات لغوية أخرى، أو على نحوٍ مشتجر بضروب الثقافة الأخرى من غير أن يحمل عنوانا مميزا له

استقلاله ومصنفاته ومعاييره الموثقة، وقد امتد هذا قرونا إلى أن التفت الباحثون إلى التركيز على قضايا الدلالة ووضع المصطلح sémantique. وفي هذه المرحلة أفادَ علم الدلالة من نتائج المناهج اللغوية سواء في الاتجاه التاريخي والمقارن historique والمعتمد على الجانب التأصيلي الاشتقاقي étymologique، أم في اتجاه وصفي تزامني له أُسُسه النابعة من نظراتٍ تحليلية اجتماعية ونفسية وفكرية، إضافة إلى البنى اللغوية ذاتها كما جاء لدى دوسوسير F-De saussure فيما تركه في (محاضرات في علم اللغة العام) تحت عنوان synchronique [xxvii]

إن هذا التداخل المعرفي المتميز يعبر بوضوح عن خصيصة اللغة الجوهرية وهي "إنتاج المعنى". و في هذه البؤرة تمتد معظم الموضوعات التي تتصل منهجيا وعلميا بالمعنى. يقول بيار أشار: "اللغة ليست شيئا سوى إنجازٍ خاص نابع من قدرة الإنسان على التخاطب، وهكذا يتحول الكلام إلى موضوع قابل للمقارنة في مختلف العلوم: علم النفس، والأنتربولوجيا Anthropologie، وفقه اللغة..الخ ثمة اتفاق ضمني بين اللسانيين على توصيف النشاط اللغوي كسيرورة تؤدي إلى "إنتاج المعنى" و مرد ذلك الأمر إلى العلاقة الثابتة و المنهجية بين الأشكال المتضمنة في اللغة"[xxviii]

ولا بد أن نشير إلى أن اجتماعية اللغة هي التي قاربت بين الصوت والمعنى لتُشكِّل منهما ثنائيةً غير قابلة للفصل، وهدفها البيان والتبليغ يقول سالم علوي: "إن جميع الظواهر الطبيعية لها قوانين تحكمها، وسنن تسيّرها، وضوابط تعصمها، واللغة ظاهرة اجتماعية، حدُّها الصوت، وغايتها التبليغ، وفاعلها الإنسان المتميز بالصوت المتقطع والعقل النير الموهوب له رحمة من لدن حكيم عليم"[xxix]

إن هذه المسألة الجوهرية تسوقنا إلى أكثر الخصائص الدلالية ارتباطا بالإنسان ألا وهي: التواصلية.

4-الدلالة و الوظيفة التواصلية:

يرتبط علم الدلالة بصميم الوجود الإنساني، إذ هو العلمُ الذي يتناول بالبحث والدراسة إحدى أهم الحاجات البشرية منذ الأزل وإلى حد انتهاء آخر إنسانٍ على الأرض... ألا وهي المعنى.

لقد كان المعنى دائما – وسيظل– المطلبَ الرئيس للإنسان لأنه الحيز العميق الذي تمارس فيه النفسُ البشرية سائرَ أصنافِ علاقاتها بالكون الخارجي. ويؤكدُ علم النفس الحديث هذه الحقيقة إذ يقول مؤسس مدرسة علم النفس الفردي طبيب الأمراض النفسية المعروف ألفرد أدلر:"يعيش بنو البشر في أطر من المعاني Meanings وحدودها. ذلك أننا لا نلتقي تجاربنا من مجرد الظروف المحضة العابرة في حياتنا، بل إننا دائما نجرب الظروف على محك أهميتها للناس. وأكثر من هذا وذلك، حتى إن خبرتنا من ناحية مصدرها تستمد مقوماتها من الأغراض الإنسانية ومقاصدها... وإذا ما حاول امرؤ ما أن يقفز من فوق المعاني ويتخطاها، ومن ثم يكرس نفسه كلها للظروف وحدها وحسب، فإنه يكون بذلك قد حكم على نفسه بسوء التقدير والعزلة: فهو بفعله هذا يحكم على ذاته بالانعزال عن سواه. ويترتب على هذا أن تكون نشاطاته وأفعاله وسلوكياته لا جدوى منها سواء بالنسبة إليه ذاتيا أو بالنسبة إلى الآخرين من غيره. وبعبارة أدق، تكون كل تصرفاته جوفاء لا معنى لها ولا دلالة. ولهذا فليس في وسع أي امرىء أن يتجاوز المعنى أو يتجاهله. فاننا دائما نجرب الواقع"[xxx].

ولعل ما يدعم وجهة النظر هذه، هو أنّ واحداً من أهم المرتكزات التي تؤسس الدراسات العلمية الحديثة جهودها عليها هي قضية نشأة اللغة واختلاف العلماء حول أسبابها الأولى وعلاقاتها بالاجتماع البشري، فـ " لقد حرص البحث العلمي الحديث على أن يتعرف على المسالك العامة التي سارت فيها حياة اللغة مذ كانت وظيفة "اجتماعية" يمارسها الإنسان ليؤكد بها ذاته، وليستشعر عن طريقها وجوده، متفاعلا مع غيره ممن يشاركه هذه الوظيفة، ولقد كان من اثر هذا الاتجاه في درس اللغة أن وجدت تلك البحوث الكثيرة التي تعالج نشأة اللغة وتدرج حياتها ثم انقسامها إلى فصائل لكل فصيلة خصائصها التي تميزها عن غيرها والتي تشاركها الأصل الذي صدرت عنه"[xxxi]

والحق أن الإجماع القائم حول الارتباط الجوهري بين اللغة والإنسان، وتلازم كل طرف بالآخر لا يؤكد إلا حقيقة اتصال الإنسان الجذري بالمعنى كونه يمثل صميم الأداة اللغوية. "إن اللغة من أبرز الخصائص المميزة للكائن البشري عن غيره من المخلوقات. فهي تستلزم أدوات عضوية (المراكز المخية اللغوية) ومضمونها فكريا (الرموز الملفوظة أو المكتوبة) وهذان الشرطان اللذان لا توجد اللغة بدونهما، لا يوجدان إلا لدى الإنسان، ولا أدل على ذلك من استحالة تعلم الحيوانات –حتى الراقية منها– اللغة بالكيفية التي يتعلمها الإنسان، وذلك لافتقارها إلى هذه الأدوات العضوية اللغوية، وكذلك فقدان اللغة لدى الأطفال الذين وضعوا في عزلة تامة عن البيئة الاجتماعية (بغرض إجراء التجارب عليهم) بفقدان العيش في المجتمع الإنساني الذي يعتبر المعلم الأول والوحيد للغة والذي يوفر لها الشرط للوجود والبقاء"[xxxii]

ولو جاز لنا أن نتساءل عن سر هذا التلازم بين اللغة والإنسان لأدركنا أن مفتاح ذلك السر يتمظهر في حاجة الإنسان المسيسة إلى معنى الأشياء و دلالتها... بل إلى معنى الإنسان ومعنى الأخر، ودلالات العلاقات الرابطة بينهما.

يقدم اللغوي (جوفنز) إطارا تحديديا لوظيفة اللغة التي يرى أنها:

1 – وسيلة للتوصيل.

2 – مساعد ألي للتفكير.

3 – وسيلة لتسجيل الشيء والرجوع إليه مرة أخرى.[xxxiii]

و تأملٌ بسيط لهذه الوحدات الثلاث يفضي بنا إلى استنتاجٍ واضح بأن المعنى هو غاية الإنسان الأصلية: فكون اللغة وسيلة توصيل[xxxiv] دلالة على أن الهدف من التأدية الكلامية هو بيان الدلالة و وضوح المعنى فبهما يحدث (التوصيل).

وكونها مساعدا للتفكير يعني دوران المعنى في الذهن، و انتخاب الفكر لدلالات دون أخرى حتى يحصل التفكير المستقيم الذي لا يعني سوى جلاء المعنى في المخيلة. وكون اللغة وسيلة لتسجيل الشيء والرجوع إليه مرة أخرى لا يعني سوى الإحداث الدلالي[xxxv] الذي يقابله الاستذكار الدلالي.

إذن.... فالمعنى هو جوهر الوظيفة اللغوية، ولا يتأثر هذا المعطى بما قرره جوفنز من فرق بين اللغة المكتوبة و اللغة المنطوقة[xxxvi] إذ شكل اللغة لا يؤثر إطلاقاً في جوهر وظيفتها التبليغية.

إن كون اللغة منظومة لا تتبثق إلا في سياق جماعي يجعلنا نؤكد على جوهر المعطى اللغوي الذي نفهم من خلاله أن اكتمال الدلالة اللغوية يتم فقط بالاجتماع، و هذه الفكرة هي التي تبناها دي سوسير وأحدثت في مسار علم اللغة تطورا نوعيا خطيرا أفضى إلى ميلاد علومٍ لغوية كثيرة ومنها علم الدلالة الحديث؛ يقول يوسف غازي في تقديمه لكتاب (محاضرات في الألسنية العامة) المنسوب لفردنان دي سوسير: "إن التمييز بين اللغة و الكلام هو المفصل الأول الذي يعالجه دو سوسير فهو يعتبر آلية التواصل الألسني ذات طبيعة نفسية واجتماعية قبل كل شيء، فاللغة عنده كنز يدخره الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعة واحدة عبر ممارسة الكلام، وهي منظومة نحوية موجودة بالقوة في كل دماغ وتحديداً في أدمغة مجموعة أفراد إذ أنها لا توجد تامة عند الفرد وإنما عند الأفراد"[xxxvii]

إن هذا الطرح شكَّل إحدى أهم القناعات التي بنت عليها بعض النظريات أسسَها[xxxviii]، إذ يرى بعض اللغويين "أن اللغة نشأت حيث اجتمع الإنسان بأخيه الإنسان، و لم تنشأ عنه وهو منفرد منعزل. و بهذا يربطون بين نشأة اللغة وتكوّن المجتمع الإنساني، ويوثقون بين اللغة والمجتمع"[xxxix].

و لعل ميزة هذه النظرية أنها وثقت الصلة بين الإنسان ولغته، وهذا في منظورنا أقرب تصور إلى المنطق إذ لا تستبعد كل الافتراضات القائلة بصدور الكلمات الأولى عن الإنسان الأول ثم قلده غيره في ذلك.

إن المجتمع باعتباره إطاراً بشرياً مربوطاً بعلاقات متشابكة بين أفراده، هي التي تحقق له شرط السيرورة، لا يمكنه إطلاقا الاستغناء عن اللغة بوصفها أهم أداة تؤطر العلاقات البشرية، و تضمن للمجتمع الحركية؛ فالمجتمع "ليس مجرد الحدث التجريبي حيث يعيش الناس في حقبة معينة و بمكان محدد. إنه نسقٌ من العلاقات المستقرة والثابتة والمتجذرة في صلب المؤسسة التي توزع المراكز و تحدد المهمات والمواقع المختلفة بين أعضاء الجماعة. كما أن هناك عددا لا يستهان به من هذه العلاقات ، إن لم نقل بمجملها يستخدم اللغة و يعتمد نموذجاً معينًا من التواصل"[xl]

إن الوعي بأهمية الوظيفة التواصلية للغة يسوقنا إلى حتمية فهم أي نسق لغوي يندرج ضمن تفكيرنا، حيث لا يتم هذا الفهم في صورته المتكاملة إلا بوضوح الدلالة اللغوية بمختلف أنماطها. و هنا تبرز خطورة الدلالة في توضيح المعطى النصي الذي تشكل اللبنة الرئيسية في بناء استيعابه و فهمه.

ثانيا–الدلالة وإشكالية فهم النص:

1–الدلالة و المستويات اللغوية:

ما من شك في أن التداخل المعرفي الذي أضحى من أهم سمات المعرفة الحديثة كرَّس مبدأ وظيفية المجالات المعرفية؛ فبالرغم من النزوع المعرفي نحو الاختصاص وتشعّب دوائر الاهتمام الخاصة بكل حقل علمي إلا أن الحاجة الملحّة للفهم والإدراك الواعي دفعت العلوم دفعاً إلى هذا التعانق الذي تتمازج فيه وشائج القربى بينها.

و من بين المجالات التي كان يُزعم وجود تنافر بينها علم اللغة وحقل الأدب وادعى كل فريق أن لا مجال للتداخل بينهما فـ "علماء اللغة يرون أن مهمة الناقد اتجاه النص تظل محوطةً بحدوسٍ ظنية وتأويلاتٍ ميتافيزيقية، وتفتقر إلى المنهج العلمي. وفي المقابل فإن الناقد الأدبي أو المهتم على وجه العموم بالدرس الأدبي يرى أن ما قدمه علمُ اللغة إنما هو وصف آلي ومصفوفات عددية لا تفيد"[xli]

و لعل أكثر ما كان مدعاةً للتحامل على أهل اللغة في تناولهم النص الأدبي بالدراسة والتحليل هو ذلك التصور الغريب لعلوم اللغة التي يُعتقد غالباً أنها تتَّسمُ بجفافٍ و صرامة لا ينسجمان وفنية المنجز الأدبي سواء كان شعراً أم نثرا؛ و يعتبر علم النحو و الصرف من أكثر المجالات اللغوية تعرضا للاتهام وسنقتصر في هذا المبحث على بيان علاقة النحو والصرف بقراءة وتحليل النص اللغوي دلاليا.

يرى بعض النقاد أن النحو مجرد تصرفات لغوية جافة ترتبط بالشكل أصلاً ومن ثمَّ فلا وشيجة بينه وبين كنه النص باعتبار النص رحما للقيم الفنية والجمالية، والحقيقة أن هذا التصور بحاجة إلى وقفات عريضة كي نرد عليه و ليس يسعنا في هذا المقام إلا التأكيد على جوهر علم النحو الذي يتعانق فيه الشكل و المعنى معا.

إن المنظور النحوي للقول لا يقتصر فقط على التركيب الخارجي للغة الذي تمثله مجموعة القواعد الشكلية الخاصة بالحالات الإعرابية والترتيب الحر أو المقيد، والمطابقة المطلقة أو الجزئية، والترابط بين عناصر التركيب عن طريق الرصف، وإنما آثرَ بالاهتمام أيضا اكتناه "التركيب الداخلي" الذي لا يتم بمعزل عن القواعد السابقة و لكنه يرفدها لاكتشاف روح التركيب الموغل في دلالة الألفاظ و نسبتها فيما بينها[xlii]

و ليس أدل على ارتباط النحو بالمعنى من أن هذا العلم في بداءَته نشأ وترعرع في كنف علم المعاني؛ لقد نشأ "وهو على صلة وثيقة بالمعاني، فكانت للنحاة الأوائل عنايتهم الفائقة بدراسة الكلام العربي، والوقوف على أساليب التعبير به. والبحث فيما يعرض لها من تعريف وتنكير، وتقديم وتأخير، وإضمار وإظهار، وفق ما تقتضيه معاني الكلام و ظروف القول و مناسباته"[xliii]

وعلم النحو منذ نشأته الأولى أواخر القرن الأول وحتى نهاية القرن الثالث الهجري أولى عنايةً مبهرة بدراسة النص القرآني والنص الشعري ونصوص النثر المتفرقة؛ و ذلك بكشف خباياها الفنية، و قيمها الجمالية، وخصائصها التعبيرية والأسلوبية. وقد خطا في هذا المجال خطواتٍ نوعيةً عملاقة لمَّا تزل بعد مثار الأسئلة، و محل الاستقطاب[xliv].

إن المعنى هو روح التركيب، ولا يمكن للبنية التركيبية أن تنغلق على أدواتها وطبيعتها دونما رؤية جوهرية للمعاني القائمة داخلها و التي – لا شك – تؤثر فيها و تتأثر بها، فـ "على المعنى تقع المسؤولية الكبرى في التقريب بين النصب والرفع، أو بين النصب والجر مثلا، و في عقد أواصر القربى بين المواقع النحوية التي تتقاسمها عادة حالات إعرابية تبدو أشكالا مختلفة، بل إن المعنى يقرب بين العناصر المختلفة في الصيغة والمدلول..... إن الشكل قد يتغير لكن النسبة تبقى وتثبت. وكلمة "الشكل" يراد بها وصف ما يتعلق بالإطار الخارجي للتركيب من عناصر مفردة لها وصف و ترتيب، ومواقع ذات حالات إعرابية معينة أما كلمة "النسبة" فيراد بها ما يكتسبه العنصر من علاقة نحوية تركيبية كاكتسابه معنى "المفعولية" أو معنى "الإضافة"، كما يراد بها معنى داخلي غير ما يشير إليه الضبط الإعرابي لكلمة من الكلمات في الجملة؛ بحيث يمكن القول بأن "الشكل" قد يشير إلى موقع ووظيفة، أما المعنى فيشير إلى نسبة و حقيقة..."[xlv]

ليس النحو إذن مجرد تصرفات إعرابية لا تنظر سوى في شكل التركيب، ولكنه تصرف في التركيب أيضا فابن جني يعرف النحو بقوله "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره، كالتثنية والجمع، والتحقير،

والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب وغير ذلك"[xlvi]، وهو في هذا التعريف يجعل التصرف في الإعراب شريكا لجملة من التصرفات الأخرى في كلام العرب و من ضمنها التركيب.

و ليس الإعراب في نظر ابن جني سوى "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[xlvii]، و هو عند ابن يعيش " الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها"[xlviii].

إن الإعراب يرتبط ارتباطا حميما بالمعاني؛ إذ هو "وليد التركيب و انعكاس لمعانٍ تحدث في الكلام مصاحبة لعملية التركيب"[xlix]، و إن الفصلَ الذي تبرزه التآليف المصنَّفة في هذا الباب إنما هو فصلٌ إجرائي يفرضه المنهجُ، و قد تنبّه قبلنا سالم علوي إلى هذه الفكرة فقال: "إن قولنا دلالة بيانية و دلالة نحوية مسألة منهجية فقط فلا فصل بينهما"[l]، و ساقه هذا التنبّه إلى التحقق من صحّة ما استنتجتْهُ دراسته الاستقصائية لجذور الفكر الدلالي عند العرب من أنَّ "العلماء العرب أدركوا جيداً الفرق الواضح بين الدلالة اللفظية كهيئة و بنية، و بين دلالتها الوظيفية كتبليغ بين قطبين متكلم و مخاطب، يخضعان لأعراف و تقاليد تواضَعَ عليها أقوامٌ ما تخصُّ لسانَهم دون لسان آخرين"[li]

فإنْ كان الدرس اللغوي الحديث قد التفت أخيرا إلى خاصية المعنى داخل النظام النحوي، فإن نحويي العربية القدامى قد سبقوا رجال الدراسات اللغوية الحديثة إلى ذلك منذ زمن؛ إذ كان "البحث في وسائل التعبير عن هذه العلاقات من أهم مباحث النحو إن لم تكن أهمها في نظر اللغوي الحديث، كما هو واقع فعلا في كتب النحو العربية، و كما فهمه على ذلك بعض أئمة النحاة، و على أساس هذا الفهم ينبغي بيان كيفية قيام العلاقات بين الكلمات في الجملة، ومعنى وظائفها النحوية والتعبير عنها شكليا، و كيف تتحقق من معرفة وظيفة الكلمة في جملتها.."[lii]

إن العلاقة الوثيقة بين علم النحو والدلالة لا ينكرها حصيف، و ليست تعبر سوى عن الشمولية التي يتسم بها التفكير اللغوي العربي والتي يؤكدها أيضا ارتباط قراءة النص و فهمه بمستوى لغوي أخر وهو المستوى الصرفي؛ فلئن كان النحو كما يصفه بعض اللغويين المحدثين هو الدراسة الأفقية للغة[*] حيث على النحوي كشف العلاقات التراكيبية الرابطة بينها[liii]، فإن علم الصرف يمثل الدراسة اللغوية العمودية التي تتناول الكلمات اللغوية باعتبارها مجموعات صيغية متباينة لكلٍّ تصنيفها الخاص كصيغ التثنية و الجمع و النسب و غيرها.

إن المتأمل في تعريف ابن جني للنحو يلحظ نظرته الثاقبة لطبيعة الدراسة التركيبية للغة؛ فهو يجمع بين علم النحو وعلم الصرف كمحورين رئيسيين لهذه الدراسة التي تقوم على "تحليل صيغ المفردات من ناحية والتعرف على الوسائل الصرفية المختلفة من سوابق، ولواحق، وحواشي التي تتخذها اللغة وهي تصوغ كلماتها، كما يكون المراد بها التعرف على الوسائل التركيبية التي تتبناها اللغة أثناء رصفها لهذه الصيغ المفردة في تراكيب أكبر، وما قد ينشأ أثناء التركيب من مطابقة بين العناصر المفردة وترتيب بينها، واختيار لحالة إعرابية معينة، وهكذا"[liv]

و لكي نفهم معنى الصيغة ووظيفتها داخل النص لا بد أن ندرك البعد الدلالي للبنية، ونلمس الفرق بينها وبين الكلمة. يقول تمام حسان: "البنية إطار ذهني للكلمة المفردة، و ليست هي الكلمة ذات المعنى المفرد. وربما قرب ذلك للفهم أن نقول إن البنية مفهوم صرفي لا ينطق، و إن الكلمة مفهوم معجمي منطوق بالقوة، و إن اللفظ مفهوم استعمالي تتحقق به الكلمة بالفعل بوساطة النطق أو الكتابة في محيط الجملة"[lv]

و يمكن توضيح ذلك بالمخطط التالي:

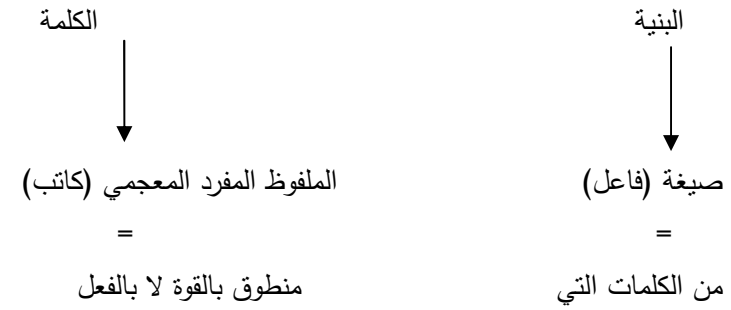

تشترك في البنية الصرفية ذات الوظيفة الواحدة مثل(عالم–كافر–قاتل..)

إن الكلمة العربية تكتسي أهميتها من كونها ذات طبيعة مشتقة تمثلها الصيغ الصرفية المختلفة التي تكون عليها، وسمة الاشتقاق هذه هي التي تحوّل الكلمة من معناها الإفرادي الذي يطلعنا عليه المعجم إلى معناها – بل معانيها – التركيبية التي تنتجها العلاقات الاشتقاقية بين الكلمات المتولدة من الأصول الثلاثية وكذلك ما تحدده الصيغ الصرفية من معانٍ مختلفة كمعنى الطلب الذي تدل عليه صيغة استفعل و معنى المطاوعة والتدريج... الخ.

إن الصيغ الصرفية لبنية الكلمة المشتقة في اللغة العربية لها معان وظيفية تحددها وظيفة بنية الكلمة وعلاقاتها بالبنى المجاورة لها في السياق*

و الاشتجار الصيغي للكلمات العربية لا شك يمنح اللغة مزيدا من الدلالات التي تحفظ لها الحيوية والحياة. يقول أنطوان عبده "إن الجذور في الأصل تحتوي على دلالات مفهومية عامة غير محددة، والذي يمنحها قيما دلالية محددة هو شكلها المورفولوجي وصياغتها على هيئة هذا أو ذاك من أوزان المزيدات و المشتقات فكأنَّ الأوزان ضروبٌ من القوالب ينصبُّ فيها الجذر ..... و يرتبط بالجذر، أو بتجمع حروفه فكرة عامة محددة الدلالة قليلا أو كثيراً، وتحقيق هذه الفكرة في ألفاظ مستخرجة للاستخدام يكون وفق عمليات بنيانية معروفة أساسها المخالفة في القيم الصوتية داخل هذا الجذر، فيتخذ أشكالا وأجسادا متنوعة يكتسب كل منها خصوصية في الدلالة لكنها تظل مرتبطة بأساس مفهومي واحد أو فكرة مشتركة تنم عنها"[lvi]

و الواقع أنْ لا فرق بين الاشتقاق و التصريف إلا في مَرَدِّ كلٍّ منهما؛ فالأول يرجع إلى الألفاظ في جوهرها: يحدد نسبة بعضها إلى بعض بالتشقيق، والثاني يرجع إلى الألفاظ في هيئتها، و بالتالي "فمنشأهما واحد، وجوهرهما مفرد وهو اللغة بصفة كلية، فإن عاد المرادُ إلى الجوهر فاشتقاقٌ، وإن عاد إلى الهيئة فصرفٌ"[lvii]

و هنا تبرز الخطورة التي يكتسيها المعجم؛ إذ فضلاً على ما يقوم به من إزالة الحُجُبِ عن الكلمة المفردة في التركيب الجُمَلي الذي تقع فيه، فإنه أيضا يؤدي دوراً أخطر على مستوى الأصل اللغوي حيث يقدم المعجمُ للمتلقي جملةً من الدلالات التي تنمو حول المعنى المركزي للكلمة، و تتفرعُ إلى مسارب تنطلق من ذلك المعنى المركزي مُشكِّلةً شبكةً دلالية تتنامى في عدة اتجاهات مختلفة، و لكنها تتلاقى جميعُها في بؤرة الدلالة المركزية.

ولا يمكن تصور هذه الحركة الاشتقاقية تسير وتتنامى دون أن تؤثر في المعنى، أو تحدث تحويراً أو تغييرا في الدلالة؛ فـ "مما يُلحظ في حالات التطور الدلالي في العربية أنَّ عملية التغير أو التحوير، يرافقها في الأغلب نشاطٌ

اشتقاقيٌّ، وذلك تبعًا للبنية العامة للغة، فالأصول تتنامى بالتفريع ومع هذا التشقيق يتسعُ التدقيق اللغوي والتعبير عن الطبيعة والمجتمع في الأحوال كافة وفي أكثر الصفات عموما وخصوصا، وينشأ كذلك تلوينٌ تعبيري بفضل توسّع في بعض الدلالات أو تخصيصها وذلك بنقلها من ميدان إلى أخر يقاربه أو يشابهه او يتصل به على نحو من الأنحاء"[lviii]

وقد أشار سالم علوي إلى مسألة إغفال الدراسات اللغوية العربية لمسألة التطور الدلالي منتهياً إلى تمييزه بين نوعين من الاشتقاق: الاشتقاق التأصيلي والاشتقاق الدلالي؛ فإنَّ تحديدات الصرف و الاشتقاق كما يقول "تنصبُّ على اللفظ المادي من جوهر وهيئة وأصل وفرع، ولا تتعرض للتطور الدلالي للألفاظ وهذه هي الثغرة الضعيفة والواهية في الدراسات اللغوية العربية التي ورثناها من القرون الوسطى، والتي سادت مدارسنا وثانوياتنا وجامعاتنا، إذ تهتم باللفظ وأصله وبنيته وما يطرأ على اللفظ من تغيير و زيادة وحذف في الهيئة، ناسين أن هذا الحادث في البنية خاضع لأغراض دلالية، ومقاصد نفسانية، وأهداف تبليغية، ومن هنا توصلنا إلى أن هناك اشتقاقا تأصيليا وآخر دلالياً"[lix]

إن الباحث اللغوي في الحقل المورفولوجي يواجه نوعين من الحركة لا يبدو تعارضٌ بينهما، بل إنهما تسيران في حركة متكاملة تثري اللغة العربية دلاليا، وتضفي على السياق إشعاعات فنية وجمالية رائعة. أما النوع الأول فإنه يتعلق بمشتقات الأصل اللغوي، التي تتأسس عليها عملية التطور الدلالي، فإن الفروع الاشتقاقية المتسربة من المادة الأصلية، سواء كانت أسماء أم أفعالا أم مصادرا، هي مركز انطلاق تحول الدلالة. أما النوع الثاني فهو ما يُستعار و يُربط بالأول عن طريق المجاز والتشبيه؛ وقد قدَّم ابن جني في مؤلفه (التمام) مثالا دقيقا لهذين النوعين من الحركة الاشتقاقية حين ربط بين لفظي "أساخ وأصاخ" و"سمع" عن طريق التشبيه والمجاز فقال: "يستعمل (أساخ وأصاخ) للدلالة على تطلُّب سماع الصوت كما جرى لدى عمرو بن الداخل الهذلي:

تُصيخ إلى دويِّ الأرض تَهوي بمسمعها كما أصغى الشحيجُ

و قد قالت العرب: أساخ بسمعه وأصاخ، وقالوا: ساخ الماء في الأرض يسوخ أي دخل فيها. والتقاء المعنيين أنَّ المُسيخ بسمعه مصغٍ إلى المسموع دائبٌ في إدخاله أذنه وإيصاله إلى حاسته كما يسوخ الماء في الأرض أي يصل إليها ويخالطها، وكذلك يصغي فيقال: صِغوه معك أي ميلُه، والمصغي إلى الشيء مائل بسمعه إليه"[lx]

إن هذا النوع من الاستعارة يحيط المعنى المركزي بظلال أو ألوان متعددة من المعاني الهامشية التي تساعد على فهم واضح للكلمة، بل أكثر من هذا فإنها تعطي معاني جديدة، و انطباعات جديدة لم تكن واردة ضمن مجال تلك الكلمة.

و في هذا السياق تجيء مقابلة اللغوي (كونراد) بين نوعين من الاستعارة: اللغوية والجمالية، و يبين "أن الأولى تبرز السمة الظاهرة في الشيء في حين أن الاستعارة الجمالية تُدرَك بإعطاء انطباع جديد للشيء"[lxi]

إن الاشتقاق يمثل أيضا دلالةً قوية على تمكُّن المعنى في اللغة العربية، ورسوخ قدمه في القول العربي مهما اختلفت طبائعه؛ فالاشتقاق أحد روافد الدلالة المهمة؛ لأنه وسيلة تطويع اللغة وإكسابها اتجاهاتٍ دلالية جديدة، وقد أفادت عربيَّتُنا منه كثيرا حتى جاوزت المدى بغناها اللفظي و بقدرتها على التوليد المستمر. يقول محمود فهمي زيدان في كتابه (في فلسفة اللغة): "اللغة العربية أكثر مرونة من غيرها لأنها أكثر قبولا للاشتقاق الذي يقوم بدور كبير في تنويع المعنى الأصلي، و يُزوِّد الاشتقاق في العربية بذخيرة من المعاني لا يسهل أداؤها في اللغات الأخرى، والاشتقاق

هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى وهيئة تركيب ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة مثل صهر أي أذاب بالنار فنشتق انصهر واستصهر وتصاهر ومنصهر ومصهور. وللحركات خاصية أخرى فريدة في العربية تُكسب الكلمةَ معاني مختلفة دون أن تكون هذه الحركات أثرا لمقطع أو بقية من أداة، ولذلك نفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول مثل مُكرِم ومكرَم وبين فعل المعلوم وفعل المجهول، وبين الفعل والمصدر مثل علِم و عِلْم، و بين المفرد و الجمع مثل اسَد و أُسْد، و بين فعل و آخر مثل قدِم و قَدُمَ، و هكذا. و تدل هذه الخصائص في العربية على أن المعنى مقدَّم على اللفظ وأن الكلمة أو الجملة لا يمكن قراءتها إلا بعد فهم معناها"[lxii]

إن لأقطاب علم العربية القدامى فضلا كبيرا و متميزا في فهم آلية الاشتقاق الفهمَ الذي ساقهم إلى الربط العلائقي بين متناظِراتِ التشقيقِ و التصريف، ومكَّنهم من تزويد المساحة الدلالية بكَمٍّ من التطوير والتأصيل؛ يقول سالم علوي: "من المتعارف عليه لدى علماء العربية أن الألفاظ منها ما يقبل التشقيق والتنويع بالزيادة والنقصان، ومنها ما هو جامد لا يتلحلح و لا يتحول عن بنيته، تبعا للدلالات المتوخاة منه. و قد تنبه العلماء العرب إلى هذه الديناميكية، واستغلوها لمعرفة الأصل والفرع، والجوهر والهيئة، فكان أن حصل بين التصريف والاشتقاق تداخلٌ لما بينهما من نسب متين، فكثر التأليف في التصريف الذي هو قَسيم النحو و قلَّ في الاشتقاق الذي هو أقعد في اللغة"[lxiii]

و ليست تقتصرُ أهمية الاشتقاق على الطاقة التوليدية التي يَشحن بها النظامَ اللغوي وحسب، وإنما أيضا في ما يقدمه من روابط دلالية بين المعنى المركزي للفظ و المعاني الهامشية المتصلة به والتي تزيده قوة في الأداء الدلالي وتمكُّنا في النص، وحينها تبدو على مساحة المُنجَز اللغوي (النص) الدلالات الواضحة الإيحاء والتي لا تحتاج إلى فضل تأمل، والدلالات الكامنة المحوجة إلى ذائقة نقدية عالية وأدوات معرفية متميزة؛ لأن الاشتقاق "يجري من الأسماء والصفات بوضع الفعل في أوزان وصيغ معروفة (وجديدة) بزيادات معروفة أي في أوزان خاصة بالأسماء والأفعال، وكلما تقاطع خطّان منبثقان عن الإحداثيتين تولدت مفردة قد تدخل في نطاق الاستخدام المباشر أو تبقى في حيز الكمون"[lxiv]

إن قراءة النص في ضوء نظرية الدلالة المركزية والمعاني الهامشية تسمح بالوصول إلى كُمُون النص المستتر وفق مقتضيات بلاغية متباينة و لو قدِّر لها عالم لغةٍ بارع يمتلك فنية الذوق وجمال الإحساس باللغة لاستبدت بمجامع النقد و صارت وسيلته الوحيدة.

و قد وضح إبراهيم أنيس المفهوم العلائقي للدلالة المركزية و ظلال المعنى بقوله: "يمكن أن تُشبَّه الدلالة بتلك الدوائر التي تحدث عقب إلقاء حجر في الماء، فما يتكون منها أولا يعد بمثابة الدلالة المركزية للألفاظ، يقع فهم بعض الناس منها في نقطة المركز، وبعضهم في جوانب الدائرة أو على حدود محيطها. ثم تتسع تلك الدوائر وتصبح في أذهان القلة من الناس وقد تضمنت ظلالا من المعاني لا يشركهم فيها غيرهم"[lxv]

إن تلمّس ظلال المعاني المستترة في البنى المورفولوجية للكلمة و التي لا شك تلتحم في هدوء بالمعنى المركزي يطعِّم البحث الأسلوبي بالمتعة اللغوية والفنية معا، هذا البحث الذي يتعانق فيه الأداء اللغوي والمنجز الأدبي تعانقا كشّافاً للقيم التعبيرية والجمالية النصية التي تهيؤها الأنماط والتراكيب بواسطة تتبع حركية المفردة داخل الجملة، وعلائقها الوظيفية بالمكونات التركيبية الأخرى بغية استكشاف النص، وتلمّس دلالاته الخفية ومعانيه الموحية.

لقد أضحت دراسة الكلمات المفردة داخل النص حتمية لا مناص منها؛ لأن اختيار النص لكلمة دون سواها – تعبِّر عن مقاصده المتخيرة – يمثل موقفا جماليا ينبغي سبر غوره، واستكشاف ما وراءه. يقول رجاء عيد: "وقد يتساءل ما فائدة المعالجة الشكلية للمفردات اللفظية المحضة؟ و لكن عند مقارنتها بمعيار المعنى المرجعي يكون هذا في صالح المعيار الشكلي للمنظومة فهو خاضع للنظر والمشاهدة.... ومعرفة اللغويين بالعمل المتبع وفقا لنظرية المفردات اللفظية لها قيمتها حيث أنها تلقي الضوء على مظاهر معينة من السلسلة "شيء وراء آخر" والاختيار "شيء من دون الأشياء الأخرى" والعلاقات التي في اللغة والتي لا يُميط اللثام عنها إلا علم النحو وعلم الألفاظ"[lxvi] ويريد صاحب هذا الرأي أن اجتماع هذين العلمين بخاصة معا ضروري لاكتناه أسرار النص المعالَج.

إن مسألة الدلالة والمستويات اللغوية تقودنا إلى إشكالية أخرى تتعلق بأهمية الدلالة في فهم النص.

2- الدلالة و فهم النص:

حين الحديث عن إشكالية فهم النص بالاتِّكاء على المناهج اللغوية يبرز الدور الخطير الذي تلعبه الدلالة في تقديم الإيحاءات النصية ومكامن الجمال في الأثر الأدبي.

وقد ظهر علم الأسلوبية[lxvii] حديثا ليتحول بالنقد الأدبي من مراحل بداءتة إلى قمة تطوره وفاعليته، وتنبع قناعات هذا العلم من رؤية متميزة للنص على أنه منجَز لغوي ينبغي البحث في خصائص لغته لفهم المسكوت عنه نصيا.

إن الاعتراف المبدئي بلغوية النص تتطلب إدراكا واعيا لمهمة الباحث اللغوي الذي "يحتاج إلى معرفة عميقة بتاريخ المعاني التي تعبر عنها الألفاظ، وما قد حدث من تطور في الدلالة. ومن جهة ثانية فإن المستوى الصوتي للكلمات يمكن أن يمد الباحث الأدبي بدلالات حول الألفاظ من حيث: التوازي، التقابل، التعاكس. ومع ذلك فإذا كانت الدراسة اللغوية شديدة الحدب على حقولها وما تكتنزه من ثمار فإن ذلك يكون في إطار توظيفها إمكانات النحو والصرف والصوتيات ودلالة الألفاظ، ومباحث التركيب و ما يعتري الجمل من تغيرات"[lxviii]

وانطلاقا من هذا التصور لمهمة الناقد اللغوي تتمازج وظيفتا النقد الأدبي والبحث الأسلوبي الذي يوظف طاقاته التحليلية لخدمة النص باستكشاف عناصره اللغوية، وأثرها في نسقه الفني.

ويشيد اللغويون المحدثون بالجهود العلمية الباهرة التي قدمها دي سوسير وشارل بالي وتشومسكي – بخاصة – في ميدان تجديد البحث اللغوي وعلاقات اللغة بالأسلوب[lxix].

وفي خضم هذا التحول المفاهيمي أخذ علمُ الدلالة يستحوذ على مساحات معرفية واسعة جعلت منه علما جامعا لا يسهل الاستغناء عنه لدرجة دفعت اللغوي (بالمر) للقول ردا على تحليلات تشومسكي للبنية العميقة والبنية السطحية[lxx]: "ليس هناك تركيب عميق، ولو كان هناك تركيب عميق فهو ليس خاصا ببناء، وإنما هو دلالي أي أن التركيب العميق الوحيد هو علم الدلالة"[lxxi]

وإنصافا للحق العلمي يجب الإقرار بسبق اللغويين ورجال النقد العرب الأولين في مجال تبيُّن أثر الدلالة في فهم النص؛ فلقد تفطَّن علماء اللغة و الأدب العرب القدامى إلى مسالة جوهرية تتعلق بقراءة النص نقديا وهي فهم كنه

الدلالة اللغوية باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية لتفكيك النص الأدبي شعرا كان أم نثرا، ووسيلة طيِّعة لإعادة إنتاج النص المبدع و تحويله إلى نص ناقد.

وكانت أولى خطوات معرفتهم لتأدية "الدلالة" النقدية إدراكهم لطبيعة اللغة الشعرية التي يكادون يجمعون على أنها مختلفة عن لغة الكلام العادي[lxxii] ولعل هذا الإدراك الواعي لطبيعة لغة الشعر رسَّخ في المنظور النقدي العربي القديم مفهوم اللفظ ودلالته باعتبار أن اللغة هي التي تحدد بنوعيتها ومواصفاتها شكل هذه العلاقة الضاربة في التشابك.

لقد حظيت مسألة "اللفظ و المعنى" باهتمام اللغويين و النقاد حتى شكلت وحدها محورا هاما من محاور النقد العربي القديم؛ ذلك أن "اللفظ رمز للدلالة وقد يكون الرمز دالا على جملة المعنى أو على جزء منه أو على لازمة من لوازمه يمكن أن يستدل به على المعنى نفسه، وقد تكون الألفاظ بتركيبها دالة على هذه اللوازم وقد تؤدي هذه الألفاظ وظيفة أخرى بصورها المتعددة وهي هذه الاشتقاقات الكثيرة التي يمكن أن تصاغ من مادة لغوية واحدة"[lxxiii]

إن فهم العرب لقيمة اللفظ جزء من سليقتهم وفطرتهم كما قال ابن جني: "اعلم انه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمَّة، و عليها أدلة، وإليها موصِّلة، وعلى المراد منها محصِّلة، عنيت العرب بها، فأولتها صدرا صالحا من تثقيفها وإصلاحها"[lxxiv]، وأن إدراكهم للبعد الدلالي للَّفظ ناتج عن فهمهم لطبيعة وجود اللفظ داخل البناءين الجُمَلي و اللغوي معا، وليس أدل على ذلك من أن الدراسات العربية القديمة باختلاف موضوعاتها أدبية،دينية، اجتماعية.. تطورت نوعيا في فهم جوهر اللغة؛ إذ تطلبت طبيعة هذه الدراسات أن يعاد النظر في دراسة اللغة وفق حالاتها من نشأة، و تطور دلالات، و ما يرتبط بها من تحولات على المستوى الاجتماعي.

وترتب عن إعادة النظر هذه فهم جديد لجوهر المعنى والمضمون، هذا التطور في الفهم فجَّر ميلاد العديد من النظريات اللسانية و البلاغية..... اختلفت في رؤيتها للقديم و الجديد، للفظ والمعنى، واختلف من ثمَّ النقاد في رؤيتهم للأطراف المتباينة؛ فراحوا يرجِّحون كفة هذا على كفة ذاك، و ينتصرون لهذا على ذاك[lxxv]

بيد أنه ينبغي الإقرار بأن الشَّطَطَ الذي اتسمت به الأطروحات النقدية القديمة لمسألة اللفظ والمعنى كرَّس الفرقة بين الأداء النقدي والأداء اللغوي لدرجة دفعت ابن الأثير إلى استبعاد أهل اللغة عن دائرة بلاغة النص و أسرار فصاحته إذ يقول: "إن أسرار الفصاحة والبلاغة لا يؤخذ من علماء العربية، وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوية أو تصريفية أو نقل كلمة لغوية. وأما أسرار الفصاحة فلها قوم مخصوصون بها"[lxxvi]

ولم يقف عند هذا الحد بل تجاوزه إلى اعتبار نقد النص من جهة دلالة ألفاظه ومواضعها التركيبية لا يفي بتمام معرفة سر فصاحته وبلاغته حيث يقول أن صاحب النحو وعلم البلاغة "يشتركان في أن النحو ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة، والمراد بها أن يكون الكلام على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب... ومن هنا غلط مفسِّرو الأشعار في اقتصارهم على شرح المعاني وما فيها من الكلمات اللغوية، وتبيّن مواضع الإعراب منها، دون شرح ما تضمنته من أسرار الفصاحة والبلاغة"[lxxvii]

والحقيقة أن هذه التجزيئية في فهم النقد إنما تعبر عن قصور في فهم جوهر النص الذي يتأسس أصلا على اللغة التي لا يخبُرُ أسرارَها غير فقيهٍ بها، ولا يكتنه جواهرَها و دررَها إلا ضليعٌ بأدواتها جميعها. كما أن هذه التجزيئية ساهمت بلا وعي في توثيق إسار البحث البلاغي الذي انكفأ على مسألة (اللفظ/المعنى) يلوي عنقها لتتشرذم أطرافُها، فيصير اللفظ المفرد في زاوية والمعنى في زاوية أخرى وكأن لا رابط بينهما[lxxviii]

و ظلت هذه المسألة "تتوزع العلماء وتتقاسمهم حتى يظهر الراغب الأصفهاني في القرن الخامس مناديا بأن الألفاظ ينبغي أن لا تفهم معزولة عن قرائنها، وأن اللفظ المفرد ليست له دلالة مستقلة محددة تماما إنما ينبغي أن يفهم مع غيره من الألفاظ التي تشاركه في الوظيفة اللغوية ومن هنا يختلف مفهوم اللفظ ضِيقاً وسعة باختلاف موقعه من الكلام، ثم يحاول أن يكشف عن أسباب الاضطراب في فهم النص الديني بأن الناس صنفان: صنف ينظر إلى أول المعنى وآخر ينظر إلى آخره"[lxxix]

و لم تخفت حدة هذه الانشقاقات إلا بظهور عبد القاهر الجرجاني الذي غير مسار النقد العربي بنظريته في "النظم"[lxxx]

و يهمنا في هذا المقام تلك الرؤية الثاقبة للفظ، والفهم المحيط لخطورته في اللغة و أهمية تموضعه في السياق؛ فعبد القاهر وإن قدَّم رؤية تعالقية بين اللفظ والمعنى[lxxxi]، إلا انه أعطى تصورا بارعا للفظ يبرز فيه أهمية اللفظ داخل النص من خلال طاقاته الدلالية، و وضّح ما ينبغي أن يصنعه المبدع من اختيار" للفظ دون غيره حيث يقول: "يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته ويختار له اللفظ الذي هو أخصّ به، و أكشف عنه، وأتم له وأحرى بأن يكسبه نبلا، ويظهر فيه مزية"[lxxxii]

وفهم الجرجاني للفظ ساقه إلى فهم حصيف للنظم حيث "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد"[lxxxiii]

ولما كان اللفظ المفرد له مزية توجيه السياق بما يوحيه من دلالة وجب حسن اختيار كلمة دون أخرى، يقول الجرجاني: "ينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف وقبل أن تصير إلى الصورة التي تكون بها الكلم"[lxxxiv]

وانطلاقا من مبدأ الاختيار هذا تؤدي الكلمة "في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة و بناء لفظة على لفظة"[lxxxv]

إن فهم الجرجاني لمسألة الاختيار والنظم هو جوهر علم الدلالة الحديث فـ "من المعروف أن علم الدلالة يعني لدى اللغويين المحدثين التأكيد على استخدام الكلمات من حيث وظيفتها وكيف تتحرك تلك الوظيفة في دائرة المعنى وتوصيله. ويتم ذلك بواسطة الترابط بين شيء ما، وبين علامة له تتلازم معه، ومن ثم تكون الكلمات كما يبالغ أحيانا لا تحمل معاني في ذاتها وإنما تتولد معانيها على حسب استعمالاتها"[lxxxvi]

إن رؤية الجرجاني للفظ بوصفه وحدة دلالية يتأسس النص على مبدأ اختيارها والمفاضلة بينها لتتحقق خصوصية الأداء اللغوي، جعله يصل إلى مفهوم "المعنى" و "معنى المعنى"، هذا المفهوم الذي تبناه في العهد الحديث لعلم اللغة العالمان أوجدان و ريتشاردز اللذان اشتركا في تأليف كتابهما الشهير "معنى المعنى".

الإحالات:

1 . ابن فارس – أبو الحسن احمد – (ت:395هـ). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون.دار الجيل. بيروت. لبنان. ط:1. 1411هـ-1991م. مادة (دلل). ج:2.ص:259.

[ii] . الزمخشري – أبو القاسم محمود بن عمر- (ت:528هـ): أساس البلاغة. دار صادر للطباعة و النشر. بيروت.ط: 1. 1412هـ-1992م.مادة (دل). ص:193.

[iii] . الجوهري- أبو نصر إسماعيل بن حماد- (ت:393هـ). تاج اللغة و صحاح العربية. تحقيق: احمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان. ط: 2. 1399هـ-1979م. مادة (دلل). ج:4. ص: 1698.

[iv] . ابن دريد – أبو بكر محمد بن الحسين الازدي البصري – (ت: 321هـ). جمهرة اللغة. دار صادر. بيروت. لبنان. ط: 1. 1351هـ. ج:1. ص:76.

[v] . الجوهري. الصحاح. مادة (دلل).

[vi] . د. كمال محمد بشر. دراسات في علم اللغة. دار المعارف.مصر. ط:2. 1971م. ج:2. ص:12.

[vii] . الجرجاني- علي بن محمد بن علي- (ت:816هـ). كتاب التعريفات. تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي.بيروت. لبنان. ط:1. 1985م. ص:39

[viii] . التهانوي- محمد علي الفاروق- (ت:1745م). موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و لعلوم. تقديم وإشراف و مراجعة: د.رفيق العجم. تحقيق: د. علي دحروج. مكتبة لبنان ناشرون. بيروت. لبنان. ط:1. 1996م.ج:1. ص:787.

[ix] . نفسه. ص: 787.

[x] . إبراهيم أنيس. دلالة الالفاظ. مكتبة الانجلو مصرية. ط:4. 1960م. ص:25.

[xi] . فيجوتسكي. التفكير و اللغة. ترجمة: طلعت منصور. مكتبة الانجلو المصرية. ط:1.1976م. ص:80.

[xii] . محمد محمد يونس علي. وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية- دراسة المعنى و ظلال المعنى- منشورات جامعة الفاتح. ليبيا. 1993. ص:54.

[xiii] . جون لاينز. علم الدلالة. ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرين. مطبعة جامعة البصرة. العراق. 1980م.ص:10.

[xiv] . الجرجاني. التعريفات. ص:140، التهانوي. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون. ج:1. ص:788.

[xv] . بيير جيرو. علم الدلالة: ترجمة: منذر عياشي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. سوريا.ط:1. 1989م. ص:15.

[xvi] . د. صبري محمد حسن. الدلالة بين النظرية والتطبيق. مجلة الفيصل. العدد:94. ص:55.

[xvii] . هذا المنطق لا يفصل – إجرائيا – بين المنطق و اللغة، و عدم الفصل هذا أدى إلى انصهار الفكر في بوتقة اللغة، ووقوع اللغة في إسار الفكر.

[xviii] . يراجع ما كتبه د. صبري محمد حسن في مقاله المذكور ففيه زاد جيد لمن أراد الاطلاع على اهتمام مختلف المستويات العلمية بالمعنى. ص:55-56.

[xix] . بيير غيرو. علم الدلالة. ص:15 و ص:20.

[xx] . د. صبري محمد حسن. الدلالة بين النظرية و التطبيق. ص:55.

[xxi] . يراجع: Ulman- Steven. Précis de sémantique française édition.SA Berne. 1952. P1, A. Frank.

[xxii] . العنوان الأصلي لكتاب دي سوسير باللغة الفرنسية هو: cours de linguistique générale والتباينات التي نلاحظها في التسمية العربية لهذا العنوان ناتجة عن اختلاف الترجمات المتعددة لهذا الكتاب، وحين نقلها لنصوص من مراجع مختلفة يلمس هذا التعدد في التسمية العربية: دروس في اللسانيات العامة – محاضرات في علم اللغة العام – محاضرات في الألسنية العامة. هذا التعدد الذي لا نملك أن نعدله بحكم الأمانة في النقل وحرصا على التوثيق الدقيق

[xxiii] . سالم شاكر. مدخل إلى علم الدلالة. ترجمة: محمد يحياتين. ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.د ط. د ت. ص:92.

[xxiv] . يراجع التمهيد الذي عقده سالم شاكر للعقبات التي تحول دون بلوغ علم الدلالة سن الرشد العلمي. ص:4 و ما بعدها.

[xxv] . بيير غيرو. علم الدلالة. تر: د. منذر عياشي. ص:15.

[xxvi] . جون لاينز. علم الدلالة. تر: الماشطة و آخريْن. ص:10.

[xxvii] . د. فايز الداية. علم الدلالة العربي–النظرية و التطبيق. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. دط.دت.ص:7.

[xxviii] . بيار أشار. سوسيولوجيا اللغة. تعريب: د. عبد الوهاب ترو. سلسلة زدني علما. منشورات عويدات. بيروت. لبنان. ط:1.1996م.ص:14.

[xxix] . د. سالم علوي. ملامح علم الدلالة عند العرب– دراسة لسانية–. رسالة دكتوراه دولة.معهد اللغة العربية وآدابها. جامعة الجزائر. 1998.ص:400.

[xxx] . ألفرد ادلر. سيكولوجيتك في الحياة كيف تحياها؟. ترجمة: عبد العلي الجسماني. الدار العربية للعلوم. بيروت لبنان. ط:1996م.ص:25.

[xxxi] السيد أحمد خليل. المدخل إلى دراسة البلاغة العربية. دار النهضة العربية للطباعة و النشر. بيروت. لبنان. 1968م. ص:9.

[xxxii] . د.أحمد بن نعمان. التعريب بين المبدأ و التطبيق في الجزائر و العالم العربي. الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. الجزائر. 1401هـ–1981م. ص:67. طبعا لا بد أن نشير إلى أن هذا النوع من التجارب لا يجوز أخلاقيا إنما يحدث إن بعض الأطفال عاشوا منعزلين عن التفاعل الاجتماعي ومن هؤلاء من يطلق عليهم تسمية "أطفال الغابة".

[xxxiii] . نقلا عن: المرجع السابق نفسه. ص:77.

[xxxiv] . ترى صاحبة البحث ان لفظة (تبليغ) انسب و اصلح للتعبير عن المعنى المراد. لان التواصل عملية قد تكون بين غير بني الانسان (تواصل جنسي بين الحيوانات). اما التبليغ فهو من البلاغة التي تعني الحالة المثالية للتواصل اللغوي بين الناس.

[xxxv] . أقصد به فعل (act) تسجيل المعنى في الذهن.

[xxxvi] . أحمد بن نعمان. التعريب بين المبدأ و التطبيق. ص:67.

[xxxvii] .فردنان دي سوسير. محاضرات في الألسنية العامة. ترجمة: يوسف غازي و مجيد النصر. المؤسسة الوطنية للطباعة. الجزائر. 1986م. (من المقدمة). ص:5.

[xxxviii] . ينظر: إبراهيم أنيس. دلالة الألفاظ. ص:26–27.

[xxxix] . السابق. ص:26.

[xl] بيار أشار. سوسيولوجيا اللغة. تر: عبد الوهاب ترو (من مقدمة المعرب). ص:5.

[xli] . د. رجاء عيد. البحث الأسلوبي معاصرة و تراث. منشأة المعارف. الاسكندرية. مصر.1993م. ص:173.

[xlii] . يراجع. د. محمود عبد السلام شرف الدين. الإعراب والتركيب بين الشكل و النسبة. دار مرجان للطباعة. القاهرة. مصر. ط:1. 1404هـ–1984م. _من المقدمة.ص:ج

[xliii] . د. قيس إسماعيل الأوسي. أساليب الطلب عند النحويين و البلاغيين. جامعة بغداد. بيت الحكمة. 1988م. ص:25.

[xliv] يراجع ما كتبه في هذا الموضوع السيد أحمد خليل. المدخل إلى دراسة البلاغة العربية. ص:81 وما بعدها. ود: شوقي ضيف. البلاغة تطور و تاريخ. القاهرة.1965م. ص:28 و ما بعدها. و د: عبد القادر حسين. أثر النحاة في البحث البلاغي. دار غريب للنشر و الطباعة و التوزيع. القاهرة. مصر.1998م. ص:23 وما بعدها.

[xlv] د. محمود عبد السلام شرف الدين. الإعراب و التركيب بين الشكل و النسبة.(من المقدمة. ص:ط)

[xlvi] ابن جني– أبو الفتح عثمان – (ت:392هـ). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. مطبعة دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. 1952م.ج:1. ص:34.

[xlvii] نفسه. ص :35.

[xlviii] ابن يعيش –موفق الدين يعيش بن علي– (ت:643هـ). شرح المفصل.عالم الكتب.بيروت. لبنان. دط. دت. ج:1. ص:72.

[xlix] د. ممدوح عبد الرحمان. لسان عربي ونظام نحوي. دار المعرفة الجامعية.مصر. 1999. ص:87.

[l] . د. سالم علوي. ملامح علم الدلالة عند اعرب. ص:403.

[li] . المرجع السابق. ص:403.

[lii] د. ممدوح عبد الرحمان. لسان عربي و نظام نحوي. ص: 21–22.

[*] أي إن كلمات اللغة في تجاورها تشكل نمطا تراكيبيا أفقيا متواليا.

[liii] يراجع: د.محمود عبد السلام. الإعراب والتركيب بين الشكل و النسبة. ص:3 وما بعدها.

[liv] . المرجع السابق.ص: 3–4.

[lv] د.تمام حسان. البيان في روائع القرآن.عالم الكتب.1413هـ–1993م. ط:1. ص:17.

[*] . ليس المعنى هذا أن مبنى الملفوظ الجامد الذي ليس له صيغة صرفية لا يقدم معنى وظيفي داخل التركيب، فإن هذه البنية الجامدة هي معطى للتصور الذهني للكلمة.

[lvi] د. أنطوان عبده. مصطلح المعجمية العربية. الشركة العالمية للكتاب. بيروت. لبنان. م1991. ط:1. ص:19–21.

د [lvii] . د. سالم علوي. ملامح الدلالة عند العرب. ص:102.

[lviii] د.فايز الداية.علم الدلالة العربي.ص:315.

[lix] د. سالم علوي. ملامح الدلالة عند العرب.ص:102.

[lx] ابن جني. التمام في تفسير أشعار هذيل. ج:1. ص: 4 (غير موافق للمطبوع) موقع الوراق.www.alwarraq.com

[lxi] . المرجع السابق. ص:391.

[lxii] . د. محمود فهمي زيدان. في فلسفة اللغة. دار النهضة العربية للطباعة و النشر. بيروت. لبنان. 1405هـ–1985م. ص:172.

[lxiii] . د.سالم علوي. ملامح علم الدلة عند العرب. ص:101.

[lxiv] د. أنطوان عبده. مصطلح المعجمية العربية.ص:129.

[lxv] . د. إبراهيم أنيس. دلالة الألفاظ. ص:106.

[lxvi] . د. رجاء عيد. البحث الأسلوبي معاصرة و تراث. ص:91.

[lxvii] . يراجع ما كتبه في تحديد مصطلح علم الأسلوب. د. ممدوح عبد الرحمان. لسان عربي و نظام نحوي. ص:148–149.

[lxviii] . د. رجاء عيد. البحث الأسلوبي معاصرة و تراث. ص:190.

[lxix] . يراجع نفسه. ص:56 و ما بعدها

[lxx] . يراجع: البحث الأسلوبي.. ص:56-57.

[lxxi] . نقلا عن المرجع نفسه. ص:62.

[lxxii] . يراجع: د. محمد زغلول سلام. تاريخ النقد الأدبي و البلاغة. منشاة المعارف بالإسكندرية. مصر. ط:3. ص:66 و ما بعدها، وأيضا: د. رجاء عيد. البحث الأسلوبي ... ص:153 وما بعدها.

[lxxiii] . د. السيد أحمد خليل. المدخل إلى دراسة البلاغة العربية. ص:89.

[lxxiv] . ابن جني. الخصائص. ج:1. ص:312.

[lxxv] . يراجع: د. السيد أحمد خليل. المدخل إلى دراسة البلاغة العربية. ص:104-105 و أيضا، د. عز الدين إسماعيل. الأسس الجمالية في النقد العربي. دار الفكر العربي. 1412هـ -1992م. ص:145 و ما بعدها.

[lxxvi] . ابن الأثير – ضياء الدين الموصلي – (ت:637هـ). المثل السائر.تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة. القاهرة. 1959.ج:1. ص:288.

[lxxvii] نفسه. ص:6-7.

[lxxviii] . للتوسع في هذه المسألة يراجع: د. السيد أحمد خليل. المدخل إلى دراسة البلاغة العربية. ص:89 وما بعدها.

[lxxix] . المرجع نفسه. ص:103-104.

[lxxx] . يراجع الفصل الذي عقده د. إحسان عباس في كتابه. تاريخ النقد الأدبي عند العرب. دار الثقافة. بيروت. لبنان.. ط:4. 1404هـ-1983م. حول فكرة الإعجاز و نظرية النظم عند الجرجاني فقد أفاض في الموضوع كثيرا. ص:119 و ما بعدها. وأيضا: د. جميل عبد المجيد. بلاغة النص. دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع. القاهرة. مصر. 1999. ص: 19 وما بعدها.

[lxxxi] يراجع الجرجاني –أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد – (ت:471هـ). دلائل الإعجاز. تحقيق: محمد رشيد رضا. دار المعرفة. بيروت. لبنان. 1402هـ - 1981م. ص:40 و ما بعدها.

[lxxxii] . المصدر السابق. ص:35.

[lxxxiii] . المصدر نفسه.ص:415.

[lxxxiv] . نفسه. ص:35.

[lxxxv] . نفسه. ص:87.

[lxxxvi] . د. رجاء عيد. البحث الأسلوبي معاصرة وتراث. ص:66.